

أمين فتوى الحكومة يستعين بالشريعة لمواجهة الغلاء □□ دار الإفتاء تفتح باب الزكاة للموظفين بعد تآكل الرواتب



الثلاثاء 17 مارس 2026 10:00 م

يفجر تصريح صادر عن أمين الفتوى في دار الإفتاء المصرية موجة جدل واسعة حول واقع الأجور في مصر بعد حديثه عن جواز إعطاء الموظف الذي لا يكفيه راتبه من الزكاة □ التصريح الذي أدلى به محمد كمال لم يُقرأ فقط باعتباره رأياً فقهياً، بل تحول بسرعة إلى مؤشر اجتماعي واقتصادي على حجم الضغوط المعيشية التي تواجه أصحاب الدخول الثابتة □

النقاش خرج من الإطار الديني إلى سؤال مباشر حول قدرة الرواتب الحالية على تغطية الاحتياجات الأساسية في ظل موجات ارتفاع الأسعار وتآكل القوة الشرائية □

فتوى التكافل تفتح ملف الأجور

أكد أمين الفتوى في دار الإفتاء أن الزكاة شرعت في الأساس لرفع حالة الفقر عن الفقير والمسكين، وأن الهدف منها تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع □ وأوضح أن الموظف الذي يعمل ويتقاضى راتباً ثابتاً قد يصبح مستحقاً للزكاة إذا لم يعد دخله كافياً لتغطية احتياجاته الأساسية □

هذا التفسير الفقهي يستند إلى مفهوم التكافل الاجتماعي في الإسلام، حيث تعد الزكاة إحدى الأدوات الرئيسية لدعم الفئات التي تمر بضيقة اقتصادي □ الفكرة ليست جديدة في الفقه الإسلامي، لكنها تثير اليوم نقاشاً مختلفاً بسبب السياق الاقتصادي الذي تعيشه مصر □

قطاع من المتابعين رحب بالتصريح واعتبره تأكيداً على دور منظومة التكافل الإسلامي في تخفيف الضغوط الاجتماعية □ فإلى جانب الزكاة، توجد أدوات أخرى مثل الصدقات والوقف تشكل مجتمعة شبكة تضامن تقليدية داخل المجتمع □

لكن في المقابل رأى آخرون أن أهمية التصريح لا تكمن في مضمونه الديني بقدر ما تكمن في دلالاته الاجتماعية □ فمجرد الحديث عن إمكانية حصول موظف يعمل براتب ثابت على الزكاة يعكس تغيراً واضحاً في معادلة الدخل وتكاليف المعيشة □

يقول الدكتور أحمد شوقي إن الزكاة تمثل جزءاً من منظومة الأمان الاجتماعي في المجتمعات الإسلامية □ لكنه يضيف أن هذه الآلية لا يمكن أن تكون بديلاً عن سياسات اقتصادية تعالج اختلال العلاقة بين الأجور والأسعار □

ويؤكد شوقي أن الحديث عن عدم كفاية الرواتب لسد الاحتياجات الأساسية يعكس خللاً في هيكل الأجور مقارنة بمستويات التضخم وتكاليف السلع والخدمات □

هل دخلت الطبقة الوسطى دائرة الزكاة؟

أثار تصريح دار الإفتاء تساؤلات أوسع حول وضع الطبقة الوسطى في مصر[] فهذه الفئة كانت تاريخياً بعيدة عن دائرة الاستحقاق المباشر للزكاة لأنها تمتلك دخلاً ثابتاً يكفي لتغطية احتياجاتها الأساسية[]

لكن السنوات الأخيرة شهدت تغيرات اقتصادية كبيرة[] أسعار الغذاء والسكن والطاقة ارتفعت بشكل متسارع[] في المقابل لم ترتفع الأجور بنفس الوتيرة[] النتيجة كانت تآكل القوة الشرائية لشريحة واسعة من العاملين[]

هذه المعادلة الجديدة دفعت بعض الاقتصاديين إلى التحذير من تقلص حجم الطبقة الوسطى في المجتمع[] ومع ارتفاع تكاليف التعليم والصحة والنقل، أصبح كثير من أصحاب الرواتب الثابتة يواجهون صعوبة متزايدة في إدارة ميزانياتهم الأسرية[]

الخبير الاقتصادي مدحت نافع يرى أن الجدل حول استحقاق الموظف للزكاة يعكس تحولاً اقتصادياً أعمق[] ويقول إن المشكلة لم تعد مقتصره على الفئات الأشد فقراً فقط، بل امتدت إلى فئات كانت تعتبر سابقاً جزءاً من الطبقة المتوسطة[]

ويضيف نافع أن هذه الظاهرة تستدعي مراجعة سياسات الأجور والحد الأدنى للدخل، لأن استمرار الفجوة بين الدخل وتكاليف المعيشة قد يؤدي إلى اتساع دائرة الفقر النسبي داخل المجتمع[]

بين التكافل والإصلاح الاقتصادي

يرى مراقبون أن الجدل الدائر لا يتعلق بشرعية الفتوى بقدر ما يتعلق بقراءتها في سياق اقتصادي واجتماعي أوسع[] فالزكاة في جوهرها أداة تضامن اجتماعي تهدف إلى تخفيف الضغوط عن الفئات المحتاجة[]

لكن عندما تصبح الزكاة مطروحة كخيار لدعم موظفين يعملون بالفعل داخل سوق العمل، فإن ذلك يعكس تغييراً في موازين الدخل والإنفاق داخل المجتمع[]

الخبير الاقتصادي إلهامي الميرغني يقول إن الاعتماد على التكافل الاجتماعي مهم لكنه لا يكفي وحده لمعالجة الأزمة[] ويؤكد أن المشكلة الأساسية تكمن في الفجوة بين الأجور الحقيقية ومستويات الأسعار[]

ويشير الميرغني إلى أن معالجة هذه الفجوة تتطلب سياسات اقتصادية واضحة تشمل رفع الأجور الحقيقية وربطها بمعدلات التضخم، إضافة إلى مراجعة منظومة الدعم الاجتماعي حتى تصل إلى الفئات الأكثر احتياجاً[]

في النهاية يظل تصريح أمين الفتوى حديثاً كاشفاً أكثر منه مجرد فتوى دينية[] فهو يعكس واقعاً اقتصادياً يواجه فيه كثير من العاملين تحديات معيشية متزايدة[]

السؤال الذي طرحه التصريح لم يعد فقهياً فقط[] بل أصبح سؤالاً اقتصادياً واجتماعياً أيضاً: هل أصبحت رواتب شريحة واسعة من الموظفين غير كافية لتأمين الحد الأدنى من الحياة الكريمة في مصر؟